تقييم اداء المشاريع الاستثمارية في المحافظات الغير منتظمة في اقليم بعد العام ٢٠٠٩

شهد هاشم خرميط أ.م.د. علي دريول محمد
ali.dar@copolicy.uobaghdad,ed
كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد

الملخص

لم تكن السياسة الاستثمارية التي أنتهجها العراق بعد صدور قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ خالية من الصعوبات والتحديات ، بل المنغصات التي حالت دون ان تكون تلك السياسات ذات مخرجات مؤثرة في تنمية القطاعات الاقتصادية التي استهدفتها، أذ أن الاستثمار المحلي واجه أزمات طيلة السنوات السابقة ولم يكن له القدرة على مواجهة تلك الازمات، أذ ان مسالة التلكؤ في انجاز المشاريع تحتاج الى تشريعات ومقترحات تساهم في اصلاحات جذرية للمحافظات الغير منتظمة في اقليم.

الكلمات المفتاحية: المشاريع الاستثمارية، الاداء، القطاع الاقتصادي، المحافظات ، اقليم، العراق.

Evaluation of the performance of investment projects in the governorates that are not organized in a region after the year 2009

Dr.Ali dryol AlJbouri Shahid hashim khramit
Baghdad University/ College of Political Science

Abstract

The investment policy pursued by Iraq after the issuance of Investment Law No (13) for the year 2006 was not free of difficulties and

challenges, but rather the obstacles that prevented these policies from having effective outputs in the development of the economic sectors they targeted, as domestic investment faced crises throughout the previous years. He did not have the ability to face these crises, as the issue of delaying the completion of projects needs legislation and proposals that contribute to radical reforms for the governorates that are not organized in a region.

Keywords: investment projects, performance, economic sector, governorates that are not organized in a region, Iraq.

المقدمة

أن عملية تقيم مؤشر الاداء يساعد في تحديد أهم السلبيات والايجابيات والانحرافات وأسبابها ، فان الدولة العراقية تكاد تسيطر على الاقتصاد بشكل كبير فقد يتفق المواطنين بنسبة (٥٥%) على سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي، ومركزية النشاط بما فيها مشاريع (انتاج الطاقة الكهربائية والاستثمار الاقتصادي) ، ويتفق أغلبية الباحثون بنسبة(٧١%) على عدم تكافئ الفرص بالحصول على العمل، والمساواة في الخدمات العامة .

أهمية البحث

يواجه (الاستثمار) في العراق كثيراً من التحديات التي تقف بوجه تحقيق التنمية والتطور، لعل من ابرزها (الفساد المالي والاداري ، والعجز المالي في الموازنة الاستثمارية) ، سنتحدث عن أهم المشاريع المنجزة والفعلية للحقبة الزمنية ما بين (٢٠٠٩– ٢٠٢٠)، من خلال بيان السياسات الاستثمارية المتبعة في العراق في ظل النظام القانوني الذي يحكم الاستثمار في العراق المتمثل (بقانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦) والذي تم تعديله مرتين في سنة (٢٠٠٩) وسنة (٢٠١٥)، فضلاً عن قانون الاستثمار في اقليم كردستان رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦.

فرضية البحث

تفترض الدراسة هناك علاقة ارتباطية بين تقييم اداء المشاريع الاستثمارية في المحافظات وبين تحسين مؤشرات الاداء الاستثماري فيها، فكلما كانت عملية التقييم مستمرة ودورية وشفافة كلما ساهم في تحسين وتطوير الاداء الاستثماري للمحافظات وخاصة فيما يتعلق بالنصوص التشريعية وتسهيلات الاستثمار وعملية التمويل التي تحتاجها المحافظات المحررة في العراق .

منهجية الدراسة

يحاول البحث تحليل موضوع تقييم اداء المشاريع الاستثمارية في المحافظات الغير منتظمة في أقليم بعد العام ٢٠٠٩ بالاعتماد على المنهج التحليلي النظمي الذي يعتمد على تحديد المدخلات التي تؤشر على اداء المشاريع في المحافظات ومن ثم تفاعل هذه المدخلات المتمثلة بالمطالب الضرورية والموارد المتوافرة مع بيئة النظام الاستثماري المتمثلة بالسياسات والقوانين والتعليمات ، ومن ثم فهم المخرجات التي تفضي عن هذا التفاعل وعليه قسم الموضوع الى أربعة محاور: الاول تناول السياسية الاستثمارية في العراق، والمحور الثاني تناول في البحث صعوبة وتحديات الاستثمار في العراق، أما الثالث فتناول بالبحث موضوع مؤشرات الاستثمار في المحافظات ، وفي المحور الرابع تم تخصيصه لدراسة مشاريع الاعمار في المناطق المحررة فضلاً عن المقدمة والخاتمة.

المحور الاول : السياسة الاستثمارية في العراق

تبنى العراق منذ عام (٢٠٠٣) سياسة انفتاحيه اتجاه العالم إذ سعى الى تأسيس تشريعات اقتصادية بعد حصار اقتصادي دام (١٣) عاما، تسبب في حرمانه من فرص(الاستثمار والتنمية) ، ونظرا لحاجة العراق الى أعادة بناء البنى التحتية، واعمار ما دمرته الحروب، وأنعاش القطاعات الانتاجية كالزراعة

والصناعة، فقد عالج دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥ موضوع الاستثمار في المواد(٢٥- ٢٦) فيه، وهنا تم الاشارة الى ان الدولة لم تقوم بالاستثمار بشكل مباشر، بل كانت هذه المهمة مكفولة للقطاع الخاص إذ يكون دور الدولة هو الداعم للاستثمار المحلي والاجنبي[١]، وضع قانون الاستثمار رقم (١٣ لسنة ٢٠٠٦) المعدل الخطوط العامة لرسم الحاجة الوطنية للاستثمارات، إذ تكون هيئة الاستثمار الوطنية المسؤولة عن رسم السياسة الوطنية، وتختص بالمشاريع الاستثمارية، تعد هيئة الاستثمار في المحافظات التي تتمتع" بالشخصية المعنوية" هي المسؤولة عن التخطيط الاستثماري لكل محافظة عدا (المشاريع المشتركة) بين اكثر من محافظة او أقليم، والمشاريع التي تزيد قيمتها عن (٢٥٠,٠٠٠,٠٠) فتكون الحكومة الاتحادية مسؤولة عن انجازها[٢].

المحور الثاني : صعوبة وتحديات الاستثمار في العراق

واجه الاستثمار المحلي صدمات وأزمات عديدة طيلة السنوات السابقة، ولم يكن لديه القدرة لمواجهة الصدمات والازمات[٣]، على الرغم من كل المزايا التي تضمنها قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦، إذ ان العراق لم ينجح في جذب رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار في المحافظات، خاصة بعد

---

[١] حيدر فوزي صادق الغزي، السياسات التطبيقية في الحكومات المحلية، دار الوارث للطباعة والنشر، العراق، سنة ٢٠١٨ص١٤٦.

(٢) تشجيع الاستثمار في اطار هش، مشروع العراق بمنظمة التعاون والتنمية ، انظر الى:
https://www.oecd.org

[٣] اسماعيل عبيد حمادي ، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ،رؤية مستقبل في اقتصاد ،مركز العراق للدراسات ، بيروت ، ٢٠٠٦ ،ص٤٠.

سنوات الارهاب[٤] ، فضلاً عن الاختلالات الهيكلية في الاستثمار، ومن اهم هذه الاختلالات [٥]:

١-**اختلال هيكل الانتاج** : وذلك لهيمنة القطاع النفطي في تكوين او تركيبة الناتج المحلي الاجمالي ،أذ تشكل هذه نسبة ٥٠% من الناتج المحلي كمتوسط للمدة ٢٠٠٩-٢٠١٥ ، إذ كانت مساهمة القطاعات الانتاجية الاخرى منخفضة جدا.

٢-**اختلال هيكل الموازنة** :تشير بيانات مؤشر الاتجاه العام للأنفاق العام (نسبة اجمالي الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي) فقد بلغت (٤٠%) وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالدول ، ومن ناحية النفقات التشغيلية هي تفوق النفقات الاستثمارية من ناحية الانفاق العام وهو مؤشر يشير الى اختلال هيكلي. ومن ناحية تحديات المشاريع الاستثمارية في العراق فلا امل للعراق ان ينهض بواقع الاستثمار حتى لو انفق سنويا مئات المليارات ما دام يعاني من المشاكل الاتية[٦]:

١-انخفاض حاد في معدلات النمو الاقتصادي بسبب الاعتماد على عائدات النفط الذي انعكس سلبيا على معدل المشاريع الاستثمارية .

٢-العجز المتنامي في الموازنة العامة الذي يتأثر بالهبوط الحاد في اسعار النفط.

٣-انخفاض رصيد الاحتياجات من العملات الاجنبية حيث وصل الرصيد الى نحو (٧٦)مليار و(٦٧)مليار

---

[٤])باسم عبد الهادي حسن، السياسات الاقتصادية في العراق، مؤسسة فريدريش ابريت، عمان، سنة ٢٠٢٠، ص١٠

(٥) صندوق النقد الدولي، التقري الاقتصادي العربي،٢٠١٥،ص٤٥٠ على الموقع الاتي https://www.imf.org

[٦] حيدر حسين ال طعمة ، انهار اسعار النفط وتداعياته Www.mustaqila.com

و(٥٩)مليار مما اثر سلبيا على الثقة في المشاريع الاستثمارية في العراق .
٤-الاضطراب السياسي والامني ، أذ ان الشركات لا تكون مستعدة للعمل في بيئة غير مستقرة سياسيا.

شهد العراق في العام (٢٠١٤) متغيرات مفاجئة تميزت باجتياح ارهاب داعش وسيطرته نحو ثلث اراضي العراق في المحافظات الشمالية والغربية (نينوى، صلاح الدين ، الانبار) ، وشهدت المدة التي سيطر بها داعش ما بين (٢٠١٤-٢٠١٧) العديد من التغيرات على الصعيد العالمي منها،(انهيار اسعار النفط الى مستويات متدنية)، ومن ثم التداعيات التي خلفتها تلك الحروب من دمار كبير" للبنى التحتية في المدن والمحافظات المحررة"، فلم تشهد الحكومة اي محاولات لبناء واعمار تلك المحافظات وانما اصبحت مناطق خالية من السكان في بعض احيائها [٧]،وان الملاحظ بل الثابت بان العراق هو بلد ريعي بسبب اعتماده في بناء ميزانيته بشقيه التشغيلي والاستثماري على الإيرادات المتحصلة من بيعه للنفط المستخرج من ارضه والذي يشكل ما يقارب ب٩٥% من ايرادات الميزانية و٩٩% من الصادرات لكنه لا يتجاوز ١% من توظيف ذلك في مصلحة الدولة [٨].

كانت المحافظات في العراق تعتمد على هيئات استثمار في كل محافظة ، إذ تتشكل هيئة الاستثمار في المحافظة بناء على اقتراح من قبل" المحافظ" وترشيحه ثلاث شخصيات، ليقوم مجلس المحافظة باختيار احدهم رئيسا للهيئة بدرجة مدير عام لمدة (٥) سنوات، وبموافقة مجلس الوزراء ويكون رئيساً

(٧) حسين عباس اصلان ، الاستثمار في العراق ، بحث منشور ،مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ٢٠١٨/١/١٦،على موقع Alnahrain.iq .
(٨) انظر: https://rawabetcenter.com

لمجلس ادارة الهيئة، ولرئيس (نائب) بدرجة معاون، ويضم المجلس(٧ اعضاء)، بضمنهم(رئيس المجلس) و(نائبه)فضلاً عن (عضوين) غير متفرغين من الدوائر ذات العلاقة، يتم ترشيحهم عن طريق المحافظ لمدة ٣ سنوات من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال الاستثمار ، وتقوم هذه الهيئة بوضع الخطط الاستثمارية لكل محافظة بشكل لا يتعارض مع السياسة الاستثمارية للحكومة الاتحادية ، فضلاً عن ذلك تختص بأعداد قوائم بفرص الاستثمار في المحافظة، مع تزويد المستثمرين بمعلومات اولية عن المشاريع المراد انجازها [٩] ،ولهيئة الاستثمار موازنة سنوية مستقلة تخصص لها من الموازنة العامة للدولة [١٠] ،وفي صدد الكلام عن الاستثمار نذكر أهم المشاريع الاستثمارية التي تحتاجها جميع المحافظات تتمثل (مشاريع انتاج الطاقة الكهربائية، مشاريع المياه ، مشاريع الاعمار والاسكان ، مشاريع توزيع الاراضي السكنية وبناء المجمعات السكنية ، اضافة الى مشاريع النهوض بالزراعة المحلية ، وقطاع الصناعة ، وقطاع السياحة والاماكن الترفيهية[١١].

وتأسيسا على ذلك لم تتمكن كل من (هيئة الاستثمار) بشقيها الاتحادي او في المحافظات من الارتقاء بالقطاعات الاقتصادية التي يفترض النهوض بها استنادا على الامكانيات المالية المتصاعدة، من ايرادات النفط من خلال الاداء السلبي لها، نتيجة التشريعات المعقدة وتفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري في

[٩] المادة (١) و(٢) من النظام الداخلي لهيئة الاستثمار في المحافظة غير منتظمة في اقليم رقم (٣) لسنة ٢٠٠٩، نشر في جريدة الوقائع العراقية
العد(٤١١٠) في ٢٣-٢-٢٠٠٩) ص١.

[١٠] المادة (٨) من قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل نشر في جريدة الوقائع العراقية العدد (٤٠٣١) في ١٧-١-٢٠٠٧، ص٤

[١١] سعدية هلال حسن التميمي ،تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي مع الاشارة الى العراق،اطروحة دكتوراه، كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، سنة ٢٠١٥، ص١٣٦.

مفاصلها، والنتيجة فشلها في تحقيق ولو جزء بسيط من أهدافها وضياع موارد وهدر الاموال وتراجع المستوى الاقتصادي بشكل خاص والاداء العام السياسي بشكل عام ، فلابد من تفعيل دور الرقابة على تلك الهيئات.

المحور الثالث: مؤشرات الاستثمار في المحافظات

يتسم العراق بوجود مقومات داعمة لعملية استقطاب رؤوس الاموال والاستثمارات في مختلف القطاعات، مما يتيح فرصاً للإنتاج والتصدير والاستيراد، وقانون الاستثمار رقم(١٣) لسنة ٢٠٠٦ قد أسهم في تشجيع الاستثمار ودعمه عملية الاستثمار، من خلال منح(الامتيازات والاعفاءات لهذه المشاريع الاستثمارية) [١٢] ، فان الموارد الطبيعية الوفيرة له وعوامل الموقع الجغرافي الاستراتيجي تمنح العراق امكانات هائلة للتحسين اداءه السياسي العام، من خلال الطفرة الطارئة في ايرادات النفط ،حيث استثمرت الحكومة النفط في اعادة بناء وتجهيز البنية التحتية في البلاد[١٣]. بيد العراق اليوم يعاني من صعوبة الاستثمار وتخصيص الاموال اللازمة من اجل انشاء المشاريع الاستثمارية بموجب تصريحات والصعوبات التي بينتها هيئة الاستثمار[١٤]، فنراها حالياً تضم مئات المشاريع الخدمية والاستراتيجية والاستثمارية التي لم تنفذ، إذ بلغت موازنات الدولة ارقاما قياسية في تاريخ العراق، فضلاً عن ارتفاع اسعار النفط الى مستويات قياسية حوالي ١٠٠ دولار للبرميل، ومن ثم تزامن المعركة ضد داعش، رافقها هبوط اسعار النفط بنحو ٥٠ % منذ حزيران لسنة

---

[١٢] خالد عثمان حمدامين، ضمان الاستثمار في القانون العراقي، مؤسسة النور للنشر، ط١، بغداد، ٢٠١٩، ص١٠

[١٣] فرح ضياء حسين ومحمد معتوق ، دليلك في رسم السياسيات العامة للحكومات المحلية ،مؤسسة نور ،ط١، بغداد ،٢٠١١، ص٦٥

[14] ايمن عودة المعاني: "الادارة المحلية، اسس وتطبيقات" الجامعة الاردنية، عمان، ٢٠٠٠، ص٥٤

٢٠١٤، وهذا ما اسفر عنه دخول البلاد في ضائقة اقتصادية، لذا فان آفاق تنفيذ هذه المشاريع متوقفة ، حتى وان كانت خزينة الدولة متخمة بعائدات النفط[١٥] ، ومن ثم ينقسم الحديث الان الى ما يأتي :

١/ ضمانات الاستثمار في العراق[١٦]

يتمتع اي مشروع استثماري في الاراضي العراقية وبحسب قانون الاستثمار بعدة مزايا وضمانات :

أ- الإعفاء من الضرائب والرسوم لمدة (١٠ سنوات) من تأريخ بدء التشغيل التجاري لكل مرحلة من مراحل انشاء المشروع.

ب- زيادة سنوات الإعفاء من الضرائب والرسوم، مع زيادة نسبة مشاركة المستثمر العراقي لتصل الى ١٥سنة.

ج – توظيف عمال أجانب " الى جانب العمال المحليين.

د – بحسب التعديل الجديد للقانون يتم اعفاء الموجودات المستوردة لغرض المشروع الاستثماري من (الضرائب، والرسوم الكمركية) على ان يتم ادخالها الى العراق خلال مراحل انشاء المشروع.

ه- كذلك تضمن اعفاء المواد الاولية المستوردة لأغراض التشغيل التجاري من (الضرائب والرسوم الكمركية) والداخلة في تصنيع المواد شرط ان تكون صديقة للبيئة .

م- كذلك تضمن أعفاء المواد الاولية المستوردة لغرض التشغيل التجاري للمشروع من الضرائب والرسوم الكمركية، وفقاً لنسبة مساهمة المواد المحلية

---

[١٥] لواك شيكير ، تقيم مناخ العراق ، المعهد الدولي للاستشارات الاستثمارية ، دبي ، الامارات المتحدة ، (١٥) سنة ٢٠١١، ص٢

[16] المادة (١٥) و(١٦) و(١٧) و(١٨) من قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦

في تصنيع المنتج، وهذا يشكل دعماً مهماً للمنتجات المحلية

و- ضمان عدم مصادرة او تأميم المشروع الاستثماري باستثناء ما يتم (بأمر قضائي) بات.

ي- يتمتع المستثمر الأجنبي بمزايا إضافية وفقاً لاتفاقيات دولية ثنائية بين العراق ودولته ،او اتفاقيات دولية متعددة الأطراف، التي قد انضم العراق اليها.

أشار تقرير للبنك الدولي، المتضمن شرح حول اوضاع العراق المالية وادائها المحلي العام ، إذ اشار الى المعوقات التي تقف حائلا امام جذب الاستثمارات العالمية والعربية في العراق، ومن هذه المعوقات واهمها ضعف (البنية التحتية، وعدم الاستقرار السياسي في العراق، وهيمنة الدولة بشكل كبير على الموارد)، إذ ينظر الى العراق كانه مسيطر على الاموال من دون رغبة في" التطور" فضلاً عن ضعف في التشريعات الخاصة بالاستثمار، إذ تسبب في اعاقة التنفيذ والتأخير في الانجاز، والجدير بالذكر انه وبالرجوع الى الاحصائيات الصادرة عن وزارة التخطيط [١٧]وهيئة العامة للاستثمار[١٨]نرى ان عدد الطلبات المقدمة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية الى دائرة النافذة الواحدة بلغ (١٥٣) طلبا استثماريا خلال عام ٢٠١٨، وهي اعداد كبيرة بالمقارنة مع السنوات السابقة، اذ بلغت في عام ٢٠١٢ (٧٦) طلبا، وفي عام ٢٠١٣ بلغت (١٠٢) طلبا، موزعة على العديد من القطاعات الاقتصادية ومنها (السكنية والصناعية والزراعية والسياحية) وغيرها، في حين كانت عام ٢٠١٧ بحدود (١٢٦) طلبا. وارتفعت مؤشرات كلفة تلك الموافقات وتخصيصاتها في موازنة عام ٢٠١٨ الى

(١٧) الهيئة العامة للاستثمار، التقارير السنوية لعام ٢٠١٨، على الموقع https://investpromo.gov.iq// الالكتروني

[١٨]وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارية، مشاكل ومعوقات الاستثمار في العراق ، ٢٠١١، ص٢١على الموقع: https://mop.gov.iq

(٨.٤٦٦) مليـــار دولار بينما كانت في عام ٢٠١٧ فقط (٥.٠٩٠) مليار دولار.

لقد منحت الهيئة الوطنية للاستثمار (٨٨) اجازة من ضمنها (٤) اجازات لمشاريع استراتيجية بكلفة (٣.١٤٠) مليار دولار امريكي لعام ٢٠١٨، بينما منحت (٤٣) اجازة في عام٢٠١٧، من ضمنها (٥) اجازات لمشاريع استراتيجية وبكلفة (١.٤٥٦) مليار دولار. وبينما بلغ عدد المشاريع الاستثمارية التي لم تمنح اجازة الاستثمار (٦١) مشروعا وتم رفض ثلاثة اخرى بسبب نقص في الاجراءات وعدم الحصول على الموافقات القانونيـــة اللازمة[١٩]

وبالانتقال الى مؤشرات البنك الدولي حول انشطة الاعمال ، نرى تراجع العراق في ترتيب تقرير ممارسة الأعمال لعام ٢٠٢٠ الصادر عن البنك الدولي الى المرتبة (١٧٢) من أصل (١٩٠) دولة وبواقع (٤٤.٧) نقطة من أصل (١٠٠)، وباختصار مازال خلق فرص العمل واحدا من أكبر التحديات امام الحكومات المحلية والحكومة المركزية في العراق، وثبتت التجربة الدولية ان تهيئة فرص العمل تتم بدرجة اكبر على الارجح من قبل القطاع الخاص، فمفتاح توليد فرص العمل القابل للاستمرار هو من خلال(الاستثمار الاجنبي والمحلي) في الانشطة والمشاريع المنتجة، ونتيجة لهذا فقد اقرت الحكومة بالحاجة الى اصلاح نظام العمالة المحلية والاجنبية التي من شانها ان تكون جاذبة للاستثمار[٢٠]

---

[١٩] الهيئة العامة للاستثمار، التقارير السنوية لعام ٢٠١٨، على الموقعالالكتروني https://investpromo.gov.iq/a

[٢٠] تقرير البنك الدولي عن ممارسة انشطة الاعمال، تقييم بيئة الاعمال https://www.albankaldawli.org في العراق، ٢٠١٦ ،ص١٢١

اضافة الى ذلك فقد اشار تقرير قامت به(الوكالة الامريكية للتنمية الدولية) للعام ٢٠١١[٢١]،حول الاوضاع الداخلية للعراق واداء مؤسساته الحكومية المركزية وفي المحافظات، فقد اشارت الى ان الشركات الخاصة في العراق تعتمد اعتمادا رئيسياً الى الموارد الداخلية او الارباح المحتجزة لتمويل كل من رأس مالها العامل والاستثمارات الجديدة. ويعد التمويل المصرفي غير مهم نسبيا فيما يتعلق بتمويل رأس المال العامل (٩.٠%) والاستثمارات الجديدة (١.٣)% ولكن من الواضح ان الشركات تعتمد بقدر كبير على التمويل المصرفي لتمويل رأس المال العامل (٨)% بالمقارنة بالشركات الصغيرة والمتوسطة (٠.٧)% و (٠.٨)% على التوالي، ومع ذلك فان الشركات الكبيرة تؤكد ان عدم حصولها على تمويل للاستثمارات على الاطلاق من البنوك، واجمالا تمثل البنوك (١.٥)% فقط من التمويل المصرفي لتمويل رأس المال العامل (٨)% بالمقارنة بالشركات الصغيرة والمتوسطة (٠.٧)% و (٠.٨)% على التوالي. ومع ذلك فان الشركات الكبيرة تؤكد ان عدم حصولها على تمويل للاستثمارات على الاطلاق من البنوك، واجمالا تمثل البنوك (١.٥)% فقط من التمويل الكافي لاستثمارات الشركات في العراق ، وبالاطلاع على البيانات السابقة في هذا الشأن، نلحظ بشكل واضح الاجراءات المتخذة في طور تنفيذ المشاريع الاستثمارية في المحافظات (١٥) المذكورة سالفا، كون ان تنفيذ تلك المشاريع يخفف من كاهل المواطن ويعد خطوة في تكامل تقديم الخدمات بشكل اساس، و من جهة اخرى حسب(التقرير الانمائي لوزارة التخطيط)[٢٢] ، نلاحظ

[21] تقرير الوكالة الامريكية للتنمية ، ٢٠١٨على الموقع الالكتروني: https://ar.m.Wikipedia

[٢٢])بيانات وزارة التخطيط ، التقرير الانمائي لعام ٢٠١٨، ص٢٤. على الموقع الاتي على موقع الاتي: https://mop.gov.iq

تفاوت في عدد المشاريع والتخصيصات المقررة للمحافظات بهدف مواجهة هذه الحالة، فحسب ما ورد فانه في عام ٢٠١٧، قد سجلت محافظة (صلاح الدين) أعلى نسبة للتخصيصات المقرة من بين المحافظات موضوع الدراسة والتي بلغت (١٩.٥٧) % من اجمالي التخصيصات، في حين سجلت محافظة (الديوانية) أعلى نسبة من التخصيصات عام ٢٠١٨ والتي بلغت (١٠.٤٧)% من اجمالي التخصيصات للمحافظات بعد ان كانت لا تزيد عن (٥.٩٣)% في عام ٢٠١٧ ، ويعزز هذا التفاوت في نسب التخصيصات التي تغيير نسب (الفقر) بين المحافظات وتركزها في محافظات عن غيرها، مما يستدعي من الحكومة العراقية الى تغيير نسب التخصيصات للمشاريع في المحافظات وحسب ذلك المؤشر، ونستنتج مما سبق عدة امور أتضحت أمامنا :

١- عدم كفاية الاطار القانوني، اي عدم الاستقرار في التشريعات المنظمة للاستثمار، وغياب الوضوح في نصوص قوانين الاستثمار وتشريعاته وعدم وجود قانون واحد ينظم الاستثمارات.

٢- ضعف هيكل اسعار الفائدة ،والقروض، ونقص المرونة، والتركيز على الاقراض "قصير الاجل" باستثناء القطاع العقاري.

٣- عدم وجود هيئات لتصنيف الجدارة الائتمانية ، وكذلك محدودية القدرات التنفيذية للاطار التنظيمي والرقابي المعني بالقطاع المالي الداعم لبيئة الاستثمار.

٤- وجود عدد كبير من البنوك المملوكة للدولة وشركات التامين العامة، التي تفتقر الى استراتيجية واضحة للتحرك الى الامام.

٢/القطاعات وفرص الاستثمار فيها :

ان دراسة بعض المؤشرات للقطاعات الحيوية تعكس بشكل كبير واقع الاستثمار فيها ودورها فيه [٢٣]:

أ-قطاع الزراعة

اما فيما يخص قطاع الزراعة، فقد وضعت في بداية الحديث عن تقييم اداء المشاريع الاستثمارية في العراق في المحافظات (١٥) المذكورة كونها تمثل حجر الزاوية في تلك المؤشرات، لما لها من مساس كبير بواقع وحياة الكثير من شرائح المجتمع العراقي، وكذلك لأهميتها الاستراتيجية خصوصا فيما يخص المشاريع الزراعية[٢٤] ،أما فيما يتعلق بالأراضي المستغلة للزراعة فعلياً في عموم العراق وتحديدا في المحافظات (١٥) موضوع الدراسة، فقد انخفضت بحسب مؤشرات وزارة التخطيط بنسبة (٦٤.٩)% خصوصا خلال السنتين ٢٠١٧ و ٢٠١٨ بشكل كبير، وهذا عائد الى انحسار تلك الاراضي وندرة المياه وطرق الارواء الحديثة، وكذلك يعود السبب الاكبر من ناحية اخرى الى قرارات وزارة الزراعة تحديدا، بمنع زراعة بعض المحاصيل في جميع المحافظات بسبب الجفاف وغيرها من اسباب، وبالمقارنة فقد بلغت الاحصائيات الرسمية الصادرة عن وزارة الزراعة ان نسبة الانتاج الزراعي متدنية للغاية، وهذا مؤشر خطير وانحراف عن الهدف الرئيسي، والوصول الى نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي والمحدد بـــ (٢.١١)% وهي بطبيعة الحال نسبة متدنية غير مقبولة[٢٥].

---

[٢٣] بيانات منشورة لدى وزارة التخطيط، التقرير الانمائي، ٢٠١٨،ص ٣٦ على الموقع الالكتروني :(

[٢٤]تقرير البنك الدولي عن ممارسة انشطة الاعمال ، المصدر السابق ،https://www.albankaldawli.org

[٢٥]وزارة الزراعة ، مديرية الاحصاء الزراعي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقرير https://cosit.gov.iq عام ٢٠١٨، ص٤٠

ونتيجة توقف جميع المشاريع الاستصلاحية في المحافظات الجنوبية والوسطى في العراق، للأعوام الاخيرة وانعكاسا للازمة المالية والامنية التي حصلت منذ عام ٢٠١٤، نلاحظ ان التخصيصات السنوية المخصصة لمشاريع الري والبزل واستصلاح الاراضي بدأت بالانخفاض تدريجيا وهذا مؤشر خطير ينذر بكارثة بالإضافة الى آفة الفساد وتعثر العملية السياسية، والتي جاءت تضافرا لإبقاء هذه المشاريع حبرا على ورق، أو تلكؤ تنفيذ ما بدأ العمل عليه، أو صرف النظر عنه، أو تركه في منتصف الطريق، مع ما ترتب على ذلك من خسائر لخزينة الدولة والمال العام.

ومن أهم المشاكل التي تواجه قطاع الزراعة من ناحية التلكؤ في الانتاج الزراعي (تفتيت الاراضي) وتعود أسبابها الى ضعف دور الحكومة في الاهتمام بهذا الجانب وإهماله ، واحيانا نجد الحكومة تلجأ الى بيع تلك الاراضي كأراضي سكنية تكون بعيدة عن المركز وغير مناسبة للسكن وهذا بحد ذاته يعتبر تراجعا في اداء الحكومات المحلية[٢٦] ، وفي الختام لا يمكن اهمال هذا القطاع فهو يعد بمثابته الحزام الاخضر لكل محافظة، وبعد نقل صلاحيات دائرة الزراعة من مركز الوزارة الى المحافظة بعد سنة ٢٠١٦ يتضح لنا هناك تسهيلات كبيرة أمام مجلس المحافظات للأبرام العقود الزراعية الاستثمارية.

ومن بين السياسات المالية التي اعتمدها المصرف الزراعي التعاوني في سنة ٢٠١٧ من اجل دعم الخطة الزراعية في العراق هي (اعفاء) المقترضين الذين قاموا بتسويق محاصيلهم الزراعية الى وزارة التجارة[٢٧].

---

[26] حيدر فوزي صادق الغزي ، السياسات التطبيقية ، مصدر سابق ، ص١٩٤

[٢٧] التخطيط لرسم سياسات اقتصادية ومالية في العراق ،التقرير السنوي لعام ٢٠١٧، مركز البيان للدراسات ، ص١٠٦

ب- قطاع الكهرباء

يعد رسم سياسة الكهرباء وتوزيعها من الاختصاصات المشتركة بين المحافظات والمركز وفق نص مادة(١١٤) ثانيا من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ ، وتكون الاولوية لحكومة المحافظة في حالة الخلاف بينها[٢٨]، مع الحديث عن هذا القطاع الحيوي يرتبط الحديث بإنتاج الطاقة الكهربائية والمشاريع الاستثمارية المرتبطة بها، فضلاً عن أن كمية الانتاج ب(ميكا . واط)، نلاحظ تقارير وزارة الكهرباء على موقعها الرسم ان كمية الانتاج في زيادة مستمرة ولو كان الفرق بسيطا تزامنا مع الاحداث التي جرت في العراق منها حروب داعش وما احدثته من تدمير للمحطات الحيوية ،وحسب تقرير وزارة الكهرباء، فقد صرحت عن ضعف محطات الانتاج وقلة التخصيصات قد سبب في ضعف الانتاج والتوليد الطبيعي ، وقد أكدت الوزارة عن سعيها لرفع طاقة الانتاج بما هو متوفر ، ومن ابرز المحطات الرئيسة في المركز هي بحاجة الى تأهيل وصيانة مثل محطة القدس الغازية ، ومحطة جنوب بغداد الحرارية ، ومحطة شط البصرة ، ومحطة الديوانية الغازية ، ومحطة الدورة الغازية ، وفي ملخص التقرير أكدت الوزارة على ضرورة توفير المخصصات المالية لقيام بصيانة تلك المحطات لتمكنها من رفع الانتاج ، اضافة الى اعتمادها جدوى اقتصادية في تشغيل وتأهيل الوحدات الانتاجية للسيطرة على انتاجها في أوقات الصيف[٢٩].

---

[28] المادة (١١٤) والمادة (١١٥) من دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥

[٢٩] ديوان الرقابة المالية الاتحادي ، تقارير وزارة الكهرباء ، على الموقع : https://www.fbsa.gov.iq الإلكتروني

ج- قطاع الصناعة

تمتلك الوزارة نحو(٦٥) شركة قائمة في مختلف القطاعات الصناعية و(٢٨٠) معملاً صناعياً، معروضة جميعها للاستثمار الأجنبي على أساس الشراكة وليس البيع من ضمن برنامج تنمية الاقاليم في الكثير من المحافظات قيد الدراسة، إذ يقدّر حجم الاستثمارات المتوقعة بنحو(٤) مليار دولار لإعادة تأهيلها. إذ تطمح دائرة الاستثمارات بتطوير العقود الاستثمارية وتقدم عروضاً وتسهيلات كبيرة، إذ التجت الى (الاستثمار الخاص)، بسبب قلة التمويل المركزي، الذي دفعها باتجاه تشجيع الاستثمار مع الشركات الرصينة وصاحبة رؤوس الاموال ، ورغم الاستجابة القليلة من قبل المستثمرين لهذا القطاع الحيوي لكن هناك محاولات لكسب هؤلاء المستثمرين من خلال توفير الفرص والمناخ المناسب اليهم، مع الحفاظ على ملكية أصولها للدولة، كما يمكن لوزارة الصناعة إعادة تأهيل القطاعات الانشائية التي تحتل اولوية متقدمة في الاستثمار، وذلك نظراً للدمار الذي طال منشآتها ومرافقها[٣٠] .

وحسب البيانات المعلنة من هيئة الاستثمار الوطني فأن هناك الكثير من المشاريع التي تم عرضها من قبل المحافظات بانتظار الاستثمار فيها، لاحظ جدول رقم (١) إذ يبين عدد المشاريع المعلنة والذي تم نشره من قبل هيئة الاستثمار الوطني لأجل الاستثمار فيه:

[٣٠] التقرير الاحصائي السنوي لوزارة الصناعة، ٢٠١٨، الجهاز المركزي للإحصاء، https://cosit.gov.iq وزارة التخطيط على الموقع

جدول رقم (١) يبين عدد المشاريع المعرضة للاستثمار من قبل هيئة الاستثمار الوطني

المحافظة	اسم المشروع
الانبار	معمل انتاج الاسمنت – معمل الفسفوريك – معمل المغنيسيا – معمل تدوير النفايات مشروع صهر الحديد – معمل الفيرو سيلكون – المنطقة الصناعية في هيت
بابل	مجمع معامل الطابوق – معمل ادوية – موقع شركة حطين
ديالى	مجمع البترو كيماوية – مجمع الصناعات الميكانيكية – مجمع تدوير نفايات عدد٧
واسط	معمل أسمنت – معمل طابوق – معمل تدوير نفايات
صلاح الدين	معمل تدوير النفايات
كربلاء	مشروع انتاج وصناعة الزجاج
البصرة	مصانع غذائية وصناعات تكملية
ذي قار	معمل المنسوجات – معمل ورق – معمل للحديد والصلب

***لجدول من أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الهيئة الوطنية للاستثمار**

د- قطاع السياحة

يمثل احد الدوافع الاساسية للمستثمرين الاجانب للاستثمار في العراق ، إذ ان العراق يمتلك ميزة التنوع في طبيعة القطاعات والمشاريع، التي يمكن ان تكون مغرية لرؤوس الاموال الخارجية. فتنوع الفرص الاستثمارية والموارد الاقتصادية الغنية فيها كالسياحة الدينية وذلك لكثرة المراقد الدينية المهمة في العراق، وكذلك ثرواتها الطبيعية كالمسطحات المائية "الاهوار" والبحيرات ونهري دجلة والفرات [٣١]. وضمن قطاع البنية التحتية، فلقد كان للزيادة في حجم القروض والمنح التي قدمها البنك الدولي للعراق، دوراً مهماً في تشجيع الاستثمارات الاجنبية ،وتحسين المناخ الاستثماري في العراق، إذ قدم البنك الدولي قروضاً (بملايين الدولارات) في الفترة السابقة، لتمويل مشاريع إعادة

[٣١] تقرير البنك الدولي عن ممارسة انشطة الاعمال، المصدر السابق ، ص ١٢٢:
https://www.albankaldawli.org

البنى التحتية في قطاعات (التعليم، والصحة والري والاتصالات والكهرباء والنفط والمواصلات)[١]

اما عن اسباب التلكؤ في تنفيذ المشاريع الاستثمارية المشار اليها فيمكن اجمالها بما يأتي :

أ-عوامل ادارية :منها تأخير المصادقة على الموازنة العامة للدولة التي تؤثر سلبيا في سير العمل، ولا ننسى قلة التخصيصات المحددة مقارنة بما يحتاجه، وعدم وجود الية واضحة لتنفيذ المشاريع، فضلاً عن غياب التنسيق مع مجالس المحافظات، والتأخير في إجراءات تمليك الاراضي، وتلكؤ أو عجز بعض المقاولين على تنفيذ أعمال الصيانة واكمال بعض النواقص، إذ ان بعض المشاريع تتطلب التجزئة وعلى شكل مراحل، فضلاً عن قلة الكفاءة الفنية والمالية لأغلب الشركات التي استثمرت في العراق، وتأخير الاجراءات اللازمة بتأييد صحة صدور الهويات الخاصة بالشركات، والتداخل بين صلاحيات مجالس المحافظات والمحافظة إذ ان مجالس المحافظات هي جهة رقابية وليست تنفيذية، واخير عدم مبالات الشركات المنفذة بفقرة الغرامات كونها قليلة بالنسبة لها[٣٢].

ب-عوامل فنية: ضعف الكوادر الفنية المتخصصة في مجال اعداد جدوى اقتصادية رصينة، فضلاً عن قلة الكادر الهندسي من ذوي "الخبرة العالمية، وطول المدة الزمنية المطلوبة لفحص المواد الانشائية، وعدم مطابقة المواد الانشائية للمواصفات المطلوبة، وعدم امكانية الدوائر من اعداد التصاميم

[32]جهاد فراس ، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع ، عمان ، دار كنوز للنشر ، ٢٠١١، ص٦٥

للمشاريع الخاصة بها، فضلاً عن ضعف اجراءات الرقابة على المشاريع، وعدم الدقة في كشوفات مواقع العمل الخاصة بالمشاريع[٣٣].

ج-عوامل مالية: وهي الاخطر تتمثل بطول(الاجراءات) المعمول بها في اطلاق "الدفعات" واستلامها من قبل (الوزارات) ،فضلاً عن عدم تدوير المبالغ، وخاصة مبالغة شراء المباني، والتي لا تتمكن (الوزارة) من صرفها لحين استحصال موافقات الدولة المضيفة، وعدم وضوح الرؤيا (الادارية، والقانونية، والمالية) للمنفذين وخاصة (التبويبات الحسابية)، وقلة المبالغ المخصصة للمشاريع تنمية الاقاليم من موازنة الدولة مقارنة بنفقات التشغيل[٣٤].

د-عوامل متعلقة بالإعفاءات: ومنها بطء اجراءات الشحن والتخليص الكمركي، وطول الاجراءات المتبعة بفتح اعتمادات المستندات لاستيراد المواد والمكائن والمعدات اللازمة لتنفيذ المشاريع، فضلاً عن الى طلبات فتح الاعتماد[٣٥].

و-عوامل اخرى: ومنها صعوبة رفع (التجاوزات) على قطع الاراضي المخصصة لأنشاء المشاريع، وذلك نتيجة لاعتراض الاهالي وانعكاس ذلك سلباً على تنفيذ المشاريع، فضلاً عن وجود قطوعات على بعض المشاريع وذلك بسبب تعارضها مع الملكية الخاصة للمواطنين، و(شحة المياه) التي تتطلب اجراءات مفاجأة مثل الغاء مشاريع او تغيير مواقعها، والتجاوزات التي تقوم بها بعض الاهالي على المشاريع[٣٦].

---

[33] كاظم جاسم العيساوي، الجدوى الاقتصادية وتقيم المشروعات ، دار المناهج للنشر ، سنة ٢٠٠٥، ص٣٨

[34] محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة ، دار المسيرة للنشر ، ٢٠٠٧، ص٢٦

[٣٥] محمد حسن عبد الرحيم، العلاقة بين مالك المشروع والمقاول المنفذ للمشروع، دار امجد للنشر، ط١، ٢٠١٥[35]، ص٦٤

[٣٦] فليح حسن خلف، أساسيات دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، الكتاب الحديث للنشر ٢٠١٢،ط١، ص٧٤

يتبين الينا بعض المقترحات المتعلقة بشأن معالجة مسالة التلكؤ في الانجاز على النحو الاتي :

١-الزيارات الميدانية المكثفة على المشاريع من قبل وزارة التخطيط لتصحيح الانحرافات

٢-زيادة التخصيصات المالية للمشاريع الاستثمارية في الموازنة وذلك لأنه احد أسباب التوقف للمشاريع.

٣- لا مانع من السماح للمصارف العراقية الحكومية والاهلية من اختصار فتح الاعتمادات للمشاريع .

٤-تهيئة الأراضي المخصصة للمشاريع قبل وصول الشركات المختصة بالتنفيذ وذلك من قبل أمانة بغداد.

٥-قيام وزارة المالية والبلديات، والاشغال العامة، بتبسيط اجراءات استملاك اراضي المشاريع .

٦-الدقة الكاملة في اعداد (التصاميم) والتي تقع مسؤوليتها على الدوائر في المحافظات

٧- عدم تسليم أكثر من مشروع لشركة واحدة وذلك لضمان سرعة الانجاز .

٨- على وزارة المالية عدم اخضاع المشاريع الى نسبة الصرف ١٢/١من المصروفات الفعلية للموازنة. اما بخصوص الاخفاقات والصعوبات التي افرزها قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦لابد ان يراعي المشرع العراقي جملة مسائل تتمركز في" دائرة الاصلاح القانوني" للنظام القانوني للاستثمار ومنها[٣٧]

[37] قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته النافذة.

١-تسهيل عملية الحصول على تراخيص الاستثمار، لتوفير الجهد والوقت، فضلاً عن تسهيل اجراءات الترخيص، وتنفيذ الاستثمار بعيداً عن التعقيدات الادارية والفساد الاداري.

٢- شفافية القوانين المنظمة للاستثمار، واستقرار الاحكام التشريعية، فعدم الوضوح يعني عدم تحديد (الهدف من استخدام الاموال الاجنبية)، اذ لابد من انسجام الاتجاه الاستثماري للدولة مع المستثمر الاجنبي، اي عدم تعارضها مع سياسية البلد المضيف.

٣-التعارض بين القوانين المنظمة (للعملية التشريعية) وعدم شمول تشريعات الاستثمار للمسائل كافة التي تعالج وتنظم العملية الاستثمارية كالقوانين (المتعلقة بالملكية الفردية، والضريبة، والموافقات الامنية) .

اما اهم ما عالجه قانون الاستثمار العراقي يتمثل[٣٨] :

١-المادة (٥) منه عالج مسؤولية رسم السياسيات العامة للمحافظات، عند ارجاعها الى هيئات الاستثمار في المحافظات والاقاليم .

٢-الزم المشرع هيئة الاستثمار بضرورة البت في (طلبات اجازة الاستثمار) خلال ٤٥ يوما من تاريخ تقديد الطلب.

٣- لم يشر المشرع الى حجم الايادي العاملة العراقية، وترك ذلك الامر (للشركات المعنية) حسب المادة (١٢) من قانون الاستثمار.

٤- الاعفاءات الضريبية من اهم عوامل دعم الاستثمار في العراق وتعد عوامل جاذبة وميزة تنافسية .

٥-المادة (١١)اشارات الى تحديد مدة الايجار بحد اعلى من ٥٠ سنة وقابلة للتجديد بموافقة الهيئة.

---

[٣٨]احمد سلمان شهيب ن دراسة في قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ووسائل تشجيع الاستثمار ، مجلة كلية القانون ، الجامعة المستنصرية ، العدد ٨، المجلد ١٣، ٢٠١١، ص٨.

المحور الرابع: مشاريع الاعمار في المناطق المحررة

ان ما خلفته عصابات داعش الارهابية كان دماراً هائلاً، واشكالات كبرى، ولعل احدى هذه الاشكالات نزوح حوالي (٥ ملايين) شخص عن مناطقهم ، فقد شكلت هذه النسبة الكبيرة عبئا كبير على الاقتصاد عند معالجة الجوانب الاساسية في أغاثه النازحين، ومع تحرير اجزاء واسعة من البلاد من سيطرة داعش، أنجزت الحكومة مشاريع سريعة نشير اليها ببعض الامثلة فيما يخص المحافظات الاربعة (نينوى، وصلاح الدين ، ديالى ، والانبار) في مختلف القطاعات الخدمية وكما هو مبين في جدول[٣٩] رقم (٢):

جدول رقم (٢) يبين تخصيصات مشاريع الاعمار في المناطق المحررة

ت	المحافظة	القطاع	المبلغ المصروف
١	نينوى	الاعمال والاسكان والبلديات العامة	٩،٤٤٢،٦٧٨،٩٤٠
		الكهرباء	٨٧،٣٠٢،٠٠٠،٠٠٠
		الصحة	١،٢٠٠،٠٠٠،٠٠٠
٢	الانبار	الاعمار والاسكان والبلديات العامة	٨،٨٧٢،٥٦٢،٠٠٠
		الكهرباء	٥٣،٦٩٤،٠٠٠،٠٠٠
		الصحة	٤،٩٢٩،٠٠٠،٠٠٠
٣	صلاح الدين	الاعمال والاسكان والبلديات العامة	٣٣،٧١٨،٣٦٣،٤٧٥
		الكهرباء	٥٤،٦٠٠،٠٠٠،٠٠٠
		الصحة	٧،٨٧٣،٠٠٠،٠٠٠
٤	ديالى	الاعمار والاسكان والبلديات العامة	٥٠،٨٠٠،٠٨٧،١٠٠
		الكهرباء	٢٧،١٠٠،٠٠٠،٠٠٠
المجموع			٣٣٩،٥٣١،٦٩١،٥١٥
ثلاث مئة وتسعة وثلاثون مليارا وخمس مئة وواحد وثلاثون مليونا وست مئة وواحد وتسعون الفا وخمس مئة وخمسة عشر دينار			

*** الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات منشورة في مؤتمر البيان السنوي الاول لسنة ٢٠١٧**

[٣٩] التخطيط لرسم سياسيات اقتصادية ومالية جديدة في العراق ،التقرير السنوي ، مركز البيان للدارسات والتخطيط ، ٢٠١٧، ص٢٨

ويتضح لنا دور الحكومة من خلال إدارة الازمات على دعم المناطق المحررة من اجل عودة السكان الى ديارهم، ولكن عملية دعم الاستقرار التي تبنتها هذه الخلية، تبقى في حالة احتياجات مستمرة لهذه المناطق، إذ يتطلب أعواماً من العمل الجاد والدعم الحكومي المتواصل لإزالة أثار هذا الاحتلال.

الخاتمة

وعليه يتبين لنا ان جميع الموازنات في الدول الحديثة تسعى الى النهوض بواقع الاستثمار في البلد وتحسين اداء المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات، سواء (مشاريع انتاج الطاقة الكهربائية ، قطاع الصناعة ، الاعمار والاسكان) ، وفي العراق هناك عدة تحديات وصعوبات اقتصادية تقف بوجه تطبيق هذه المشاريع، منها (عمليات الارهاب التي رافقت البلد لسنوات طويله ،وتزايد حاجات المجتمع وتنوعها، وعجز الموازنة وأثارها الاقتصادية والمالية، على تنفيذ وتطبيق تلك المشاريع بالوقت المحدد، واعتمادها على النفط بوصفه مصدرا اساسيا من مصادر الثروة) ، وكانت المؤشرات تشير الى العجز الواضح في الموازنة، وتدهور الوضع في القطاعات الانتاجية والصناعية كلياً عن الانتاج ، وفتح الابواب امام البضائع الخارجية من دون رقابة عليها بسبب المصالح للبعض اعضاء مجلس النواب.

أن العراق بحاجة ماسّة الى اصلاحات جذرية مناسبة في قطاعات الاقتصاد المختلفة، فأن القطاعات الاقتصادية معطلة بشكل كامل باستثناء (النفط) ،فضلاً عن استكشاف فرص الاستثمار في هذه القطاعات ، لاسيما وان العراق اصبح في السنوات الاخيرة ارضاً خصبة للمستثمرين، إذ توجهت الكثير من الشركات العالمية لاسيما في مجال النفط، للعمل والاستثمار، الامر الذي يدل على رغبة واضحة لرأس المال الاجنبي على الاستثمار في العراق ، وحتى النفط فانه

يعاني من مشاكل كثيرة من حيث الانتاج والتصدير، بسبب تدهور (مستلزمات الانتاج والاشكالات القانونية) ، فضلا عن مشاكل المركز والاقليم ، كما رافقت هذه الاسباب عدم وجود تشريع يحمي المنتجات الوطنية ، وكملخص للحديث، فأنه ومن جملة القرارات التي تخص (مجالس المحافظات غير المنتظمة في اقليم) والتي هي مدار حديثنا، فانه لها الحق في سن القوانين الخاصة (بفرض وجباية الضرائب، وفرض الرسوم والغرامات)،بما يمكنها من ادارة شؤونها وفق مبدأ اللامركزية ،وبالحديث عن تجربة الاداء المحلي وخصيصا المحافظات الغير منتظمة بإقليم ، فان هذا الحديث لا يخلو من سلبيات لهذه الإداء الذي نتج منه شعور غير مرضي لا للأفراد المحليين المنتفعين، ولا حتى لمحلل السياسية، إذ ظهر خلال هذا الاداء كثير من (النزاعات الداخلية)، وهذا ما تشهده الموازنة المحلية لكل محافظة حيث كانت تعاني من قلة التخصيصات المقدمة اليها من المركز، فضلاً عن التنافس في الموارد، واشكالية توزيعها ، ومحاولات عديدة لتغليب الصالح المحلي الضيق على الصالح العام وغيرها ، إن الدولة الضعيفة الاداء السياسي والاقتصادي والخدمي بصورة عامة، والعراق بصورة خاصة، تواجه مشاكل كثيرة، منذ اقرار قانون المحافظات الغير منتظمة في اقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ ، وقانون الاستثمار رقم (٥٠) المعدل لسنة ٢٠١٥.